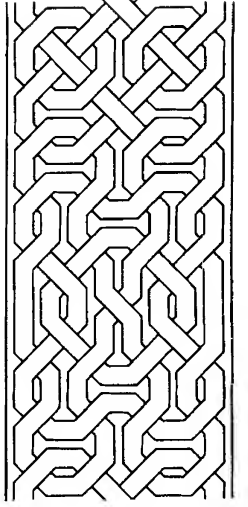


تَغْيِيرُ النُّقُودِ وَآثَرُهُ عَلَى الدَّيُونِ فِي الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ

لِلدُّكْتُورِ زَيْنِ الْعَمَّارِ



إنَّ من أبرز المشكلات الاقتصادية المعاصرة التي تمسَّ الفرد والجماعة في أغلب دول العالم مشكلة التضخم المالي وما يرافقه من تأثير كبير وخطير على القوة الشرائية للنقد، حيث تضعف هذه القوة وتقل، مما يؤدي الى رخص النقود تجاه السلع والمنافع والخدمات التي تُبذل عوضاً عنها. كما أنَّ السياسة الاقتصادية لكثير من الدول الحاضرة قد تضطرها الى تخفيض قيمة عملتها بالنسبة الى العملات الأخرى. أو بالنسبة الى الذهب، فتخفضها بالقدر المناسب. . وقد تضطرها على عكس ذلك الى رفع قيمة عملتها، فترفعها بالنسبة الملائمة. .

وهناك العديد من الدول المعاصرة تحظر التعامل بنقدها خارج حدود أراضيها وفق سياسة اقتصادية معينة، وتمنع بالتالي إخراجها الى أي دولة أخرى. . ولو حدث أنَّ خرج منها بصورة ما فتمنع إدخاله اليها ثانية.

وقد تمنع بعض الدول التعامل بالذهب أو بأي عملة غير عملتها في داخل أراضيها، وتعتبر ذلك من النظام العام الذي لا تجوز مخالفته، وتجعل كل اتفاق على خلافه باطلاً. . وقد تلغي بعض الدول شيئاً من عملاتها الراضجة، وتستبدلها بنقد آخر تصطلح عليه. وقد.

بالنسبة الى العملات الأخرى يوم أقرضه، وإن كان ممثلاً له في الكم والعدد. وكثيراً ما يشتري التاجر بضاعة بنقد محدد مؤجل الوفاء الى أمد متفق عليه، وعندما يحلَّ الأجل ويحين وقت السداد، يجد كلُّ واحد من المتبايعين أنَّ المبلغ المتفق عليه قد اختلف حاله من حيث القوة الشرائية أو من حيث القيمة. بالنسبة الى العملات الأخرى عن الوضع الذي كان عليه

هذا في نطاق السياسة الاقتصادية للدول. أما في نطاق المعاملات الفردية، فكثيراً ما يُقرضُ المرء لغيره مبلغاً من المال الى أجل معين رفقاً به ومعونة له ودفعاً لحاجته وتفريجاً لكربته، فإذا ما حلَّ أجل الوفاء، وجد المقرض أنَّ هذا المبلغ الذي عاد اليه أقلُّ أو أكثرُ - بقليل أو كثير - من المبلغ الذي دفعه له قرضاً من حيث قوته الشرائية أو من حيث قيمته بالنسبة الى الذهب أو

رخصت عند حلول وقت الأداء، فلا يلزم المدين أن يؤدي غيرها، لأنها نقدٌ بالخلقة - كما يعبر الفقهاء - وهذا التغير في قيمتها لا تأثير له على الدين البتة^(١).

يقول ابن عابدين في رسالته «تنبيه الرقود على مسائل النقود»: «وهذا كالريال الفرنجي والذهب العتيق في زماننا، فإذا تبايعا بنوع منهما، ثم غلا أو رخص، بأن باع ثوباً بعشرين ريالاً مثلاً، أو استقرض ذلك يجب ردّه بعينه غلا أو رخص»^(٢) ويقول أيضاً: «وإياك أن تفهم أن خلاف أبي يوسف جارٍ حتى في الذهب والفضة - كالشريفي والبندقي والمحمدي والكلب والريال - فإنه لا يلزم لمن وجب له نوع منها سواء بالإجماع»^(٣).

- وحتى لو زادت الجهة المصدرة لهذه العملة سعرها أو أنقصته، فلا يلزم المدين إلّا ما جرى عليه العقد^(٤).

يقول ابن عابدين: «ثم اعلم انه تعدد في زماننا ورود الأمر السلطاني بتغيير سعر بعض من النقود الراجعة بالنقص، واختلف الإفتاء فيه. والذي استقرّ عليه الحال الآن دفع النوع الذي وقع عليه العقد لو كان معيناً، كما اذا اشترى سلعة بمائة ريال أفرنجي أو مائة ذهب عتيق»^(٥). وعلى هذا نصت المادة (٨٠٥) من

ساعة وجوبه في الذمة بالعقد. . وفي كثير من البلدان الإسلامية جرى العرف بين الناس على جعل بعض مهر الزوجة أو كلّ ديناً في ذمة الزوج لا يحلّ إلّا بالوفاء أو الفرقة، ويسمونه بـ«المهر المؤجل». . . . وواقع الأمر في غالب حالات المهر المؤجل طرؤ التغير الفاحش على قيمة النقد الذي جعل مهراً وصار ديناً في ذمة الزوج عند حلوله بالنظر الى يوم ثبوته في ذمته.

هذه بعض صور القضية، وللقضية تعلقات شائكة وآثار خطيرة وأبعاد كثيرة لا تكاد تحصى، وإنّما لتمس الفرد والمجتمع والدولة في مجالات مختلفة. غير أنّ الذي يعيننا بحثه في هذا المقام ما يتصل بالمعاملات المالية عند تغير أحوال النقد، وأثر ذلك على الديون في الذمم أيّاً كان سببها ومنشؤها.

وهذا الجانب - في الحقيقة ونفس الأمر - وإن كان كثير الأهمية وبالع خطورة في هذا العصر على الخصوص، فإنّ مبادئه وأساسه موجودة ومعروفة في تعامل المسلمين وفقههم منذ أكثر من ألف عام مضى، ولفقهاءهم في ذلك آراء ونظرات هامة وجديرة بالعناية بها والإفادة منها، وبيان ذلك:

أولاً: أنّ الدين الثابت في الذمة إن كان عملة ذهبية أو فضية محددة مسماة، فغلت أو

(١) تنبيه الرقود لابن عابدين ٦٤ / ٢

(٢) تنبيه الرقود ٦٤ / ٢

(٣) تنبيه الرقود ٦٤ / ٢

(٤) منح الجليل لعليش ٥٣٤ / ٢، قطع المجادلة عند تغيير المعاملة للسيوطي ٩٧ / ١ وما بعدها

(٥) تنبيه الرقود ٦٦ / ٢

المكايل بأصغر أو أكبر أو الموازين بأنقص أو أوفى، وقد وقعت المعاملة بينهما بالمكيال الأول أو بالميزان الأول انه ليس للمبتاع إلا بالكيل الأخير وإن كان أصغر، وأن على البائع الدفع بالثاني أيضاً وإن كان أكبر، وهذا مما لا خفاء في بطلانه، وبالله التوفيق»^(٣).

وقال بعض المالكية: إذا أبطلت هذه العملة واستبدلت بغيرها، فيرجع الى قيمة العملة الملغاة من الذهب، ويأخذ صاحب الدين القيمة ذهباً^(٤).

- أما إذا عُدِمَت تلك العملة أو انقطعت أو فُقدت في بلد المتعاقدين، فتجب عندئذ قيمتها. جاء في مختصر خليل وشرحه لعليش: «وإن بطلت فلوس فالمثل، أو عُدِمَت الفلوس أو الدنانير أو الدراهم بعد ترتبها في ذمة شخص يبيع أو مرض من بلد المتعاقدين، وإن وجدت في غيرها فالقيمة واجبة على مَنْ ترتبت عليه مما تجدد التعامل به، معتبرة وقت اجتماع الاستحقاق - وذلك يوم حلول أجلها - والعدم لها، ولا يجتمعان إلا وقت التأخر منها. فإن استحققت ثم عُدِمَت فالتصويم يوم العدم، وإن عُدِمَت ثم استحققت، قومت يوم استحقاقها»^(٥).

«مرشد الحيران» حيث جاء فيها: «وإن استقرض شيئاً من المكيلات أو الموزونات أو المسكوكات من الذهب والفضة، فرخصت أسعارها أو غلت فعليه ردّ مثلها ولا عبء برخصها وغلوها».

- ولو أبطلت السلطة المصدرة لهذه العملة التعامل بها، فإنه لا يلزم المدين سواها، وفاءً بالعقد، إذ هي المعقود عليها دون غيرها. وعنى ذلك نصّ المالكية في المشهور عندهم^(١)

جاء في نوازل ابن رشد ما نصه:

«وسئل رضي الله عنه عن الدنانير والدراهم إذا قطعت السكة فيها وأبدلت بسكة غيرها، ما الواجب في الديون والمعاملات المتقدمة وأشباه ذلك؟ فقال: المنصوص لأصحابنا وغيرهم من أهل العلم رحمهم الله أنه لا يجب عليه إلا ما وقعت به المعاملة. فقال له السائل: فإن بعض الفقهاء يقول: إنه لا يجب عليه إلا السكة المتأخرة، لأنَّ السلطان قد قطع تلك السكة وأبطلها، فصارت كلاً شيئاً؟! فقال: لا يلتفت الى هذا القول، فليس بقولٍ لأحدٍ من أهل العلم، وهذا نقض لأحكام الإسلام، ومخالفة لكتاب الله وسنة النبي عليه الصلاة والسلام في النهي عن أكل المال بالباطل^(٢)» ثم قال: «ويلزم هذا القائل ان يقول: إنَّ السلطان إذا أبدل

(١) حاشية الرهوني ١١٨/٥، ١١٩، منع الجليل ٥٣٤/٢، حاشية ابن المديني على كنون ١١٨/٥

(٢) حاشية الرهوني ١١٩/٥

(٣) حاشية الرهوني ١١٩/٥

(٤) حاشية الرهوني ١١٩/٥

(٥) منع الجليل ٥٣٥/٢



- ولو قَلَّتْ أو عَزَّ وجودها في أيدي الناس، فإنه لا يجب غيرها، لإمكان تحصيلها مع العزة، بخلاف انقطاعها وانعدامها وفقدانها^(١).

جاء في تحفة المحتاج للهيتمي: «ولو باع بنقد دراهم أو دنانير، وعين شيئاً موجوداً، اتبع وإن عَزَّ»^(٢).

- وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن الحنابلة قيدوا القول بإلزام الدائن بقبول مثل النقد الذي ثبت في ذمة المدين، وإلزام المدين بأدائه إذا كان متوفراً بأن يكون التعامل بهذا النقد مسموحاً به من قبل الدولة. أما إذا منعت الدولة الناس من التعامل به، فلا يُجبر الدائن على قبوله، ويكون له القيمة وقت ثبوت الدين من غير جنسه من النقود إن ترتب على أخذ القيمة من جنسه ربا الفضل^(٣)، سواء اتفق الناس على ترك التعامل بهذا النقد أو لم يتفقوا^(٤).

جاء في منتهى الإرادات وشرحه للبهوتي: «... ما لم يكن القرض فلوساً أو دراهم مكسرة فيحرمها السلطان - أي يمنع التعامل بها - ولو لم يتفق الناس على ترك التعامل بها. فإن كانت كذلك، فله - أي المقرض - قيمته، أي

القرض المذكور وقت قرض نصاً، لأنها تعيبت في ملكه، وسواء نقصت قيمتها قليلاً أو كثيراً. وتكون القيمة من غير جنسه - أي القرض - إن جرى فيه - أي أخذ القيمة من جنسه - ربا فضل، بأن اقترض دراهم مكسرة، وحُرِّمَتْ، وقيمتها يوم القرض أنقص من وزنها، فإنه يعطيه بقيمتها ذهباً»^(٥).

ثانياً: أما إذا كان الدين الثابت في الذمة نقداً بالإصطلاح لا بالحلقة، كسائر العملات الأخرى غير الذهبية والفضية، فطراً عليه تغير عند حلوله. فعندئذ يفرق بين خمس حالات:

الحالة الأولى

«الكساد العام للنقد»

وذلك بأن توقف الجهة المصدرة للنقد التعامل به، فتترك المعاملة به سائر البلاد، وهو ما يسميه الفقهاء بـ«كساد النقد»^(٦).

ففي هذه الحالة: لو اشترى شخص سلعة بنقد محدد معلوم، ثم كسد ذلك النقد قبل الوفاء، أو استدان نقداً معلوماً ثم كسد قبل الأداء، أو وجب في ذمته المهر المؤجل نقداً

(١) نهاية المحتاج للمرعي ٣٩٧/٣

(٢) تحفة المحتاج ٢٥٥/٤

(٣) أما إذا لم يترتب على أداء القيمة من جنسه ربا فضله، فلا مانع من أن يكون الوفاء بقيمته من جنسه.

(٤) كشاف القناع ٣٠١/٣، الشرح الكبير على المقنع ٣٥٨/٤

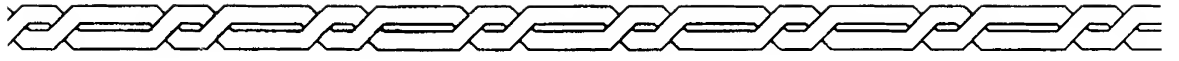
(٥) شرح منتهى الإرادات ٢٢٦/٢

(٦) الكساد في اللغة: من كَسَدَ الشيء يَكْسُدُ، من باب قتل - : لم ينفق لقلة الرغبات، فهو كاسد وكسيد. ويتعدى بالهمزة فيقال «أكسده الله». وكسدت

السوق، فهي كاسدة - بغيرها - في الصحاح، وبهاء في التهذيب. ويقال: أصل الكساد الفساد. (المصباح المنير ٢/٦٤٤)

أما الكساد في اصطلاح الفقهاء: «فهو أن يطل تداول نوع من العملة، ويسقط رواجها في البلاد كافة». (شرح المجلة لعلي حيدر ١/١٠٨، تبين

الحقائق للزليعي ١٤٣/٤، تنبيه الرقود لابن عابدين ٢/٦٠)



محددًا، ثم كسد قبل حلوله.. فقد اختلف الفقهاء في ذلك على أربعة أقوال:

القول الأول: لأبي حنيفة، وهو أن النقد الذي كسد إذا كان ثمنًا في بيع، فإنه يفسد العقد، ويجب الفسخ ما دام ممكنًا، لأنه بالكساد خرج عن كونه ثمنًا، لأن ثمنيته ثبتت بالاصطلاح، فإذا ترك الناس التعامل به، فإنها تزول عنه صفة الثمنية، فيبقى المبيع بلا ثمن، فيفسد البيع. أما إذا كان دينًا في قرض أو مهرًا مؤجلًا، فيجب ردُّ مثله ولو كان كاسدًا، لأنه هو الثابت في الذمة لا غيره^(١).

وحجة أبي حنيفة كما حكى الزيلعي في «تبيين الحقائق»: «أن القرض إعارة، وموجبها ردُّ العين معنًى، وذلك يتحقق برد مثله- ولو صار كاسدًا- لأن الثمنية زيادة فيه، حيث إن صحة القرض لا تعتمد الثمنية بل تعتمد المثل، وبالكساد لم يخرج من أن يكون مثلاً. ولهذا صحَّ استقراضه بعد الكساد، وصَحَّ استقراض ما

ليس بثمان كالجوز والبيض والمكيل والموزون وإن لم يكن ثمنًا، ولولا أنه إعارة في المعنى لما صحَّ، لأنه يكون مبادلة الجنس بالجنس نسيئة، وانه حرام، فصار المردود عين المقبوض حكمًا، فلا يشترط فيه الزواج، كردَّ العين المغصوبة، والقرض كالغصب إذ هو مضمون بمثله^(٢).

وقد جاء في «بدائع الصنائع»: «ولو اشترى بفلوس نافقة، ثم كسدت قبل القبض انفسخ عند أبي حنيفة، وعلى المشتري ردُّ المبيع إن كان قائمًا، وقيمته^(٣)، أو مثله^(٤)، إن كان هالكًا^(٥) وفيها أيضًا «ولو استقرض فلوسًا نافقة وقبضها فكسدت، فعليه ردُّ مثل ما قبض من الفلوس عددًا في قول أبي حنيفة^(٦)».

والقول الثاني: لأبي يوسف^(٧) والحنابلة على الراجح عندهم^(٨) والمالكية في غير المشهور^(٩)، وهو أنه لا يجزىء ردُّ المثل بعدما كسد، ويجب على المدين ردَّ قيمة النقد الذي وقع عليه العقد- يوم التعامل - من نقد آخر^(١٠).

(١) الفتاوى الهندية ٣/ ٢٢٥، بدائع الصنائع ٧/ ٣٢٤٤ وما بعدها، تبيين الحقائق ٤/ ١٤٢

(٢) تبيين الحقائق ٤/ ١٤٤

(٣) أي إن كان قيمًا. (الزيلعي ٤/ ١٤٢)

(٤) أي إن كان مثليًا. (الزيلعي ٤/ ١٤٢)

(٥) بدائع الصنائع ٧/ ٣٢٤٤

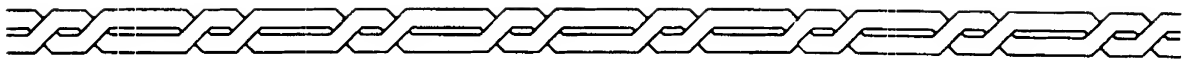
(٦) بدائع الصنائع ٧/ ٣٢٤٥

(٧) الفتاوى الهندية ٣/ ٢٢٥، تبيين الحقائق ٤/ ١٤٢

(٨) كشف القناع ٣/ ٣٠١، شرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٢٦، الشرح الكبير على المقنع ٤/ ٣٥٨

(٩) حاشية الرهوني ٥/ ١٢٠، حاشية ابن المديني ٥/ ١١٨

(١٠) وقد حكى صاحب «الذخيرة البرهانية» أن هذا القول هو المفتى به في مذهب الحنفية، وذلك لأنه أيسر، حيث إن القيمة يوم التعامل تكون معلومة، بخلاف يوم الكساد، فإنها لا تعرف إلا بخرج. (انظر الفتاوى الهندية ٣/ ٢٢٥، تبيين الحقائق ٤/ ١٤٤، الشلبي على تبيين الحقائق ٤/ ١٤٢، تنبيه الرقود ٢/ ٥٩)



واستدلوا على ذلك:

أولاً: بأن إيقاف التعامل بها من قبل الجهة المصدرة لها منع لنفاقها وإبطال لماليتها، إذ هي أثمان بالاصطلاح لا بالخلقة، فصار ذلك إتلافاً لها، فيجب بدلها وهو القيمة بناءً على قاعدة الجوابر.

ثانياً: ولأن الدائن قد دفع شيئاً منتفعاً به لأخذ عوض منتفع به، فلا يُظلم بإعطائه ما لا ينتفع به.

- وإنما اعتبرت القيمة يوم التعامل، لأنه وقت الوجوب في الذمة.

يقول ابن قدامة في «المغني»: «وإن كان القرض فلوساً أو مكسرة فحرمها السلطان، وتركتم المعاملة بها، كان للمقرض قيمتها، ولم يلزمه قبولها، سواء كانت قائمة في يده أو استهلكها، لأنها تعينت في ملكه. نص عليه أحمد في الدراهم المكسرة وقال: يقومها كم تساوي يوم أخذها، ثم يعطيه، وسواء نقصت قيمتها قليلاً أو كثيراً»^(١).

وبهذا أخذت المادة (٨٠٥) من «مرشد الحيران» حيث جاء فيها: «إذا استقرض مقداراً معيناً من الفلوس الرائجة والنقود غالبية

الغش^(٢) فكسدت وبطل التعامل بها فعليه رد قيمتها يوم قبضها لا يوم ردها».

- وذهب بعض المالكية في ثمن المبيع انه تجب قيمة السلعة يوم القبض من النقد الرائج^(٣).

والقول الثالث: لمحمد بن الحسن الشيباني^(٤) وبعض الحنابلة^(٥)، وهو أنه يجب على المدين رد قيمة النقد الذي وقع عليه العقد من النقد الآخر وقت الكساد، أي في آخر نفاقها، وهو آخر ما تعامل الناس بها، لأنه وقت الانتقال الى القيمة؛ إذ كان يلزمه رد مثلها ما دامت نافقة، فإذا اكسدت انتقل الى قيمتها حينئذ.

جاء في «جواهر الفتاوى»: قال القاضي الزاهدي: إذا باع شيئاً بنقد معلوم، ثم كسد النقد قبل قبض الثمن، فإنه يفسد البيع، ثم يُنظر: إن كان المبيع قائماً في يد المشتري يجب رده عليه، وإن كان خرج من ملكه بوجه من الوجوه، أو اتصل بزيادة، بصنع من المشتري أو أحدث فيه صنعة متقومة، مثل أن كان ثوباً فخاطه، أو دخل في حيز الاستهلاك وتبدل الجنس، مثل أن كان هناك حنطة فطحنها أو سمسماً فعصره أو وسمة فضررها نيلاً، فإنه يجب عليه رد مثله إن كان من ذوات الأمثال - كالمكيل

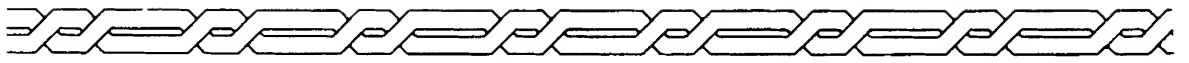
(١) المغني ٣٦٥/٤

(٢) المراد بالنقود غالبية الغش: العملة التي يكون غالبها من معدن غير الذهب والفضة.

(٣) حاشية ابن المديني ١١٨/٥ حاشية الرهوني ١٢٠/٥

(٤) وقد جاء في كتب الحنفية نقلاً عن المحيط واليتمية والحقائق أن الفتوى في المذهب بقول محمد بن الحسن وفقاً للمدنيين، حيث إن القيمة في آخر النفاق وتكون عادة أقل منها يوم التعامل. (انظر الفتاوى الهندية ٢٢٥/٣، الزيلعي ١٤٣/٤، الشلبي على تبين الحقائق ١٤٢/٤، تنبيه الرقود ٥٩/٢)

(٥) الشرح الكبير على المقنع ٣٥٨/٤



زمننا في الديار المصرية من إقراض الفلوس الجدد، ثم إبطالها وإخراج غيرها، وإن لم تكن نقداً^(٥).

وجاء في «منح الجليل» لعليش: «ومن ابتاع بنقد أو اقتراضه، ثم بطل التعامل به، لم يكن عليه غيره إن وجد. ومن اقترض دنانير أو دراهم أو فلوساً أو باع بها وهي سكة معروفة، ثم غير السلطان السكة وأبدلها بغيرها، فإنما عليه مثل السكة التي قبضها ولزمته يوم العقد. وفيها - أي المدونة - : ومن أسلفته فلوساً، فأخذت بها رهناً، ففسدت الفلوس، فليس لك عليه إلا مثل فلوسك، ويأخذ رهنه. وإن بعته سلعة بفلوس إلى أجل، فإنما لك مثل هذه الفلوس يوم البيع، ولا يُلتفت لكسادها»^(٦).

الحالة الثانية «الكساد المحلي للنقد»

وذلك بأن يكسد النقد في بعض البلاد لا في سائرهما. ومثله في عصرنا الحاضر العملات التي تصدرها الدول وتمنع تداولها في خارج أراضيها. ففي هذه الحالة إذا اشترى شخص بنقد نافق ثم كسد في البلد الذي وقع فيه البيع قبل الأداء

والموزون والعدي الذي لا يتفاوت كالجوز والبيض - وإن كان من ذوات القيم - كالثوب والحويان - فإنه يجب قيمة المبيع يوم القبض من نقد كان موجوداً وقت البيع لم يكسد. ولو كان مكان البيع إجارة، فإنه تبطل الإجارة، ويجب على المستأجر أجر المثل، وإن كان قرضاً أو مهراً يجب رد مثله. هذا كله قول أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف: «يجب عليه قيمة النقد الذي وقع عليه العقد من النقد الآخر يوم التعامل. وقال محمد: يجب آخر ما انقطع من أيدي الناس»^(١).

والقول الرابع: للشافعية^(٢) والمالكية على المشهور عندهم^(٣)، وهو أن النقد إذا كسد بعد ثبوته في الذمة وقبل ادائه، فليس للدائن سواه، ويعتبر هذا الكساد كجائحة نزلت بالدائن. ولا فرق في ذلك بين أن يكون الدين قرضاً أو ثمن مبيع أو غير ذلك.

جاء في «نهاية المحتاج» للرملي: «ولو ابطال السلطان ما باع به أو أقرضه لم يكن له غيره بحال»^(٤) وجاء فيها أيضاً: «ويرد المثل في المثلي، لأنه أقرب إلى حقه، ولو في نقد بطلت المعاملة به، فشمل ذلك ما عمت به البلوى في

(١) تنبيه الرقود لابن عابدين ٥٨/٢

(٢) تحفة المحتاج للهيتمي وحاشية الشرواني عليه ٤/٢٥٨/٤٤، قطع المجادلة عند تغيير المعاملة للسيوطي ٩٧/١ وما بعدها، أسنى المطالب، ١٤٣/٢.

(٣) الخرشي على مختصر خليل ٥٥/٥، الزرقاني على مختصر خليل ٦٠/٥، حاشية الرهوني ١٢١، ١٢٠/٥.

(٤) نهاية المحتاج ٣/٣٩٩

(٥) نهاية المحتاج ٤/٢٢٣

(٦) منح الجليل ٢/٥٣٤

حكم الكساد العام في سائر البلاد اعتباراً
لاصطلاح أهل تلك البلدة^(٦).

الحالة الثالثة

«انقطاع النقد»

وذلك بأن يفقد النقد من أيدي الناس، ولا
يتوفر في الأسواق لمن يريده^(٧). وفي هذه الحالة:
لو اشترى شخص سلعة بنقد معين، ثم
انقطع قبل أن يؤدي الثمن، فقد اختلف
الفقهاء في ذلك على أربعة أقوال:

القول الأول: للحنابلة^(٨) ومحمد بن الحسن
الشييباني^(٩) وهو المفتي به في مذهب الحنفية، وهو
أن على المشتري أداء ما يساويه في القيمة في آخر
يوم قبل الانقطاع، لتعذر تسليم مثل النقد بعد
انقطاعه فيصار الى بدله، وهو القيمة. ومثل
ذلك يقال في دين القرض وغيره.

وانما اعتبرت القيمة قبيل الانقطاع، لأنه

فإن البيع لا يفسد، ويكون البائع بالخيار بين أن
يطالبه بالنقد الذي وقع به البيع، وبين أخذ قيمة
ذلك النقد من عملة رائجة. وهذا هو القول
المعتمد في مذهب الحنفية^(١).

جاء في «عيون المسائل»^(٢): «وعدم الرواج
إنما يوجب الفساد إذا كان لا يروج في جميع
البلدان^(٣) لأنه حينئذ يصير هالكاً، ويبقى المبيع
بلا ثمن. فأما إذا كان لا يروج في هذه البلدة
فقط ويروج في غيرها فلا يفسد البيع، لأنه لم
يهلك، ولكنه تعيب: فكان للبائع الخيار: إن شاء
قال اعطني مثل النقد الذي وقع عليه البيع، وإن
شاء أخذ قيمة ذلك دنانير^(٤)».

وقال ابن عابدين: «وإن كانت تروج في
بعض البلاد لا يبطل، ولكنه يتعيب اذا لم يرج
في بلدنهم، فيتخير البائع: إن شاء أخذه، وإن
شاء أخذ قيمته»^(٥).

- وحكي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه إذا
كسد النقد في بلدة واحدة فيجري عليه فيها

(١) تبين الحقائق للزيلعي ١٤٣/٤

(٢) حاشية الشلبي على تبين الحقائق ١٤٣/٤، تنبيه الرقود لابن عابدين ٥٩/٢

(٣) أي على رأي الإمام أبي حنيفة

(٤) المراد بها الدنانير الذهبية

(٥) تنبيه الرقود ٦٠/٢

(٦) حاشية الشلبي على تبين الحقائق ١٤٣/٤

(٧) وحد الانقطاع- كما جاء في تبين الحقائق والذخيرة البرهانية- هو «الآ يوجد في السوق، وإن كان يوجد في يد الصيارفة وفي البيوت». (انظر تبين

الحقائق ١٤٣/٤، تنبيه الرقود ٦٠/٢) وفي شرح المجلة لعلي حيدر: «الانقطاع هو عدم وجود مثل الشيء في الأسواق ولو وجد ذلك المثل في البيوت،

فإنه ما لم يوجد في الأسواق، فيعدّ منقطعاً» (شرح المجلة ١٠٨/١)

وقال الخرشي والزرقي في ضابط الانقطاع: «ان العبرة بالعدم في بلد المعاملة أي البلد التي تعامل فيها، ولو وجد في غيرها فإنه يعتبر منقطعاً».

(انظر شرح الخرشي ٥٥/٥، شرح الزرقاني ٦٠/٥).

(٨) الشرح الكبير على المقنع ٣٥٨/٤

(٩) تبين الحقائق للزيلعي وحاشية الشلبي عليه ١٤٧/٤



الوقت الذي ينتقل الوجوب فيه من المثل الى القيمة.

جاء في «تنبيه الرقود» لابن عابدين: «وإن انقطعت تلك الدراهم اليوم، كان عليه قيمة الدراهم قبل الانقطاع عند محمد وعليه الفتوى»^(١).

وفي «المضمرات»: «فإن انقطع ذلك فعليه من الذهب والفضة قيمته في آخر يوم انقطع وهو المختار»^(٢).

والقول الثاني: لأبي يوسف، وهو أنه يجب على المدين أداء ما يساويه في القيمة يوم التعامل لأنه وقت الوجوب في الذمة^(٣).

والقول الثالث: لأبي حنيفة، وهو أن الانقطاع كالكساد يوجب فساد البيع^(٤).

قال التمرتاشي في رسالته «بذل المجهود في مسألة تغير النقود»: «والانقطاع عن أيدي الناس كالكساد، وحكم الدراهم كذلك. فإذا

اشترى بالدراهم ثم كسدت أو انقطعت بطل البيع، ويجب على المشتري ردّ المبيع إن كان قائماً، ومثله إن كان هالكاً وكان مثلياً، وإلا فقيمه. وإن لم يكن مقبوضاً فلا حكم لهذا البيع أصلاً. وهذا عند الإمام الأعظم.

وقالا: لا يبطل البيع، لأنّ المتعذر إنما هو التسليم بعد الكساد، وذلك لا يوجب الفساد لاحتمال الزوال بالرواج»^(٥).

والقول الرابع: للشافعية والمالكية، وهو أنه إن امكن الحصول على ذلك النقد مع فقدته وانقطاعه، فيجب الوفاء به، وإلا فتجب قيمته، سواء أكان دين قرض أو ثمن مبيع أو غير ذلك. لكن أصحاب هذا القول اختلفوا في الوقت الذي تجب فيه القيمة عندما يصار إليها:

- فقال الشافعية: تجب في وقت المطالبة^(٦).

- وقال المالكية في المشهور عندهم^(٧): تجب في أبعد الأجلين من الاستحقاق - وهو حلول الأجل - والعدم - الذي هو الانقطاع^(٨).

(١) تنبيه الرقود ٥٩/٢

(٢) تنبيه الرقود ٦٠/٢

(٣) الفتاوى الهندية ٢٢٥/٣، تبين الحقائق ١٤٢/٤

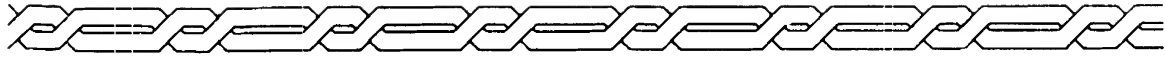
(٤) تبين الحقائق ١٤٢/٤، الفتاوى الهندية ٢٢٥/٣

(٥) تنبيه الرقود ٥٩/٢

(٦) تحفة المحتاج للهيتمي ٢٥٨/٤، وانظر قطع المجادلة عند تغيير المعاملة للسيوطي ٩٧/١

(٧) منح الجليل ٥٣٥/٢، الخرشي على خليل ٥٥/٥، الزرقاني على خليل ٦٠/٥

(٨) سواء مَطَّلَه المدين بها أم لا، كما هو ظاهر كلام خليل والمدونة. وذهب الخرشي وغيره الى أن هذا مقيد بما إذا لم يحصل من المدين مَطْلٌ، والأوجب عليه ما آل اليه، أي من المعاملة الجديدة لا القيمة. أي ما آل اليه الأمر من السكة الجديدة الزائدة على القديمة. لأنه ظالم. وقال صاحب تكميل المنهاج: هذا ظاهر إذا آل الأمر الى الأحسن، فإن آل الى الأردأ فإنما يعطيه ما ترتب في ذمته. (انظر الخرشي ٥٥/٥، شرح الزرقاني ٦٠/٥، منح الجليل ٥٣٥/٢، حاشية الرهوني ١٢١/٥)



- وذهب بعض المالكية الى أنَّ القيمة إنما تقدر وقت الحكم^(١).

بـ«الغلاء» و«الرخص».

قال الرملي في «نهاية المحتاج»: «فإن فقد وله مثلٌ وجب، وإلاً فقيمه وقت المطالبة. وهذه المسألة قد عمت بها البلوى في زمننا في الديار المصرية في الفلوس»^(٢).

وفي هذه الحالة إذا تغيرت قيمة النقد غلاءً أو رخصاً بعد ما ثبت في ذمة المدين بدلاً في قرض أو دين مهر أو ثمن مبيع وقبل أن يؤديه، فقد اختلف الفقهاء فيما يلزم المدين أداؤه على ثلاثة أقوال:

وقال القرافي: «ولو انقطع ذلك النقد حتى لا يوجد لكان له قيمته يوم انقطاعه إن كان حالاً، وإلا فيوم يحل الأجل، لعدم استحقاق المطالبة قبله»^(٣).

القول الأول: لأبي حنيفة^(٤) والمالكية على المشهور عندهم^(٥) والشافعية^(٦) والحنابلة^(٧)، وهو أنَّ الواجب على المدين أداؤه هو نفس النقد المحدد في العقد، والثابت ديناً في الذمة دون زيادة أو نقصان، وليس للدائن سواء. وقد كان القاضي أبو يوسف يذهب الى هذا الرأي ثم رجع عنه.

وجاء في «شرح الخرشي على مختصر خليل»: وإنْ عدمت فالواجب على من ترتبت عليه قيمتها مما تجدد وظهر، وتعتبر قيمتها وقت أبعد الأجلين عند تخالف الوقتين من العدم والاستحقاق»^(٨).

جاء في «بدائع الصنائع»- في الكلام على تغير الثمن - : «ولو لم تكسد، ولكنها رخصت قيمتها أو غلت، لا ينفسخ البيع بالإجماع، وعلى المشتري أن ينقد مثلها عدداً، ولا يلتفت الى القيمة ههنا، لأنَّ الرخص والغلاء لا يوجب بطلان الثمنية، ألا ترى أن الدراهم قد ترخص

الحالة الرابعة

«غلاء النقد ورخصه»

وذلك بأن تزيد قيمة النقد أو تنقص بالنسبة الى الذهب والفضة^(٩)، ويعبر الفقهاء عن ذلك

(١) منح الجليل، ٥٣٥/٢، شرح الرزقاني على خليل ٦٠/٥

(٢) نهاية المحتاج ٣٩٩/٣

(٣) منح الجليل ٥٣٤/٢

(٤) الخرشي ٥٥/٥

(٥) يقول العلامة علي حيدر في «درر الحكام»: وقد اعتبر الذهب والفضة هما المقياس الذي تقدر بالنظر اليه أثمان الأشياء وقيمها، ويعدان ثمناً. أما النقود النحاسية والأوراق النقدية «البنكنوت» فتعدّ سلعة ومتاعاً، فهي في وقت رواجها تعتبر مثلية وثمنياً، وفي وقت الكساد تعدّ قيمة وعروضاً.

(درر الحكام شرح مجلة الأحكام ١٠١/١)

(٦) تنبيه الرقود ٦٠/٢، حاشية الشلبي على تبين الحقائق ١٤٧/٤، ١٤٣

(٧) الزرقاني على خليل ٦٠/٥، حاشية الرهوني ١٢١/٥

(٨) الشرح الكبير على المقنع ٣٥٨/٤، شرح منتهى الارادات ٢٢٦/٢

(٩) قطع المجادلة عند تغيير المعاملة للسيوطي ٩٧/١-٩٩.



وقد تغلو وهي على حالها أثمان»^(١). وجاء فيها أيضاً - في الكلام على تغير قيسة دين القرض - : «ولو لم تكسد ولكنها رخصت أو غلت فعليه ردّ مثل ما قبض»^(٢).

وقال ابن قدامة في «المغني»: «وأما رخص السعر فلا يمنع ردّها سواء كان كثيراً، مثل أن كانت عشرة بدائق فصارت عشرين بدائق، أو قليلاً، لأنه لم يحدث فيها شيء إنما تغير السعر، فأشبهه الحنطة إذا رخصت أو غلت»^(٣).

وقال البهوتي في «كشاف القناع»: «إن الفلوس إن لم يحرمها - أي يمنع السلطان المعاملة بها - وجب ردّها مثلها، غلت أو رخصت أو كسدت»^(٤).

وقال السيوطي في رسالته «قطع المجادلة عند تغيير المعاملة»... : «وقد تقرر أن القرض الصحيح يردّ فيه المثل مطلقاً، فإذا اقترض منه رطل فلوس، فالواجب رد رطل من ذلك الجنس سواء زادت قيمته أم نقصت. أما في صورة الزيادة، فلأن القرض كالسلم. . . وأما في صورة النقص فقد قال في «الروضة» من زوائده: ولو

أقرضه نقداً، فأبطل السلطان المعاملة به، فليس له إلا النقد الذي أقرضه. نصّ عليه الشافعي رضي الله عنه. فإذا كان هذا مع إبطاله فمع نقص قيمته من باب أولى»^(٥) ثم تناول الدين في السلم فقال: «ومنها السلم، والأصح جوازه في الدراهم والدنانير والفلوس بشرطه. . . فإذا حلّ الأجل لزمه القدر الذي أسلم فيه وزناً، سواء زادت قيمته عما كانت وقت السلم أم نقصت، ويجب تحصيله بالغاً ثمنه ما بلغ»^(٦).

وجاء في «مختصر خليل» وشرحه لعليش: «وإن بطلت فلوس فالمثل لما بطل التعامل به على من ترتب في ذمته، وأولى إن تغيرت قيمتها مع استمرار التعامل بها»^(٧).

وفي «المدونة»: «وكذلك إن أقرضته دراهم فلوساً، وهو يومئذ مائة فلس بدرهم، ثم صارت مائتي فلس بدرهم، فإنما يردّ اليك، مثل ما أخذ لا غير ذلك»^(٨).

والقول الثاني: لأبي يوسف - وعليه الفتوى عند الحنفية^(٩) - وهو أنه يجب على المدين أن يؤدي قيمة النقد الذي طرأ عليه الغلاء أو الرخص يوم ثبته في الذمة من نقد رائج. . . ففي

(١) بدائع الصنائع ٣٢٤٥/٧

(٢) بدائع الصنائع ٣٢٤٥/٧

(٣) المغني ٣٦٥/٤

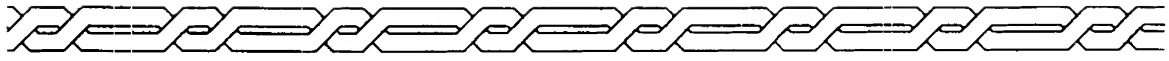
(٤) كشاف القناع ٣٠١/٣

(٥) قطع المجادلة عند تغيير المعاملة ٩٧/١

(٦) منح الجليل ٥٣٤/٢

(٨) منح الجليل، ٥٣٥/٢

(٩) قاله ابن عابدين. (انظر تنبيه الرقود ٦٠/٢ ، ٦١)



البيع تجب القيمة يوم العقد، وفي القرض يوم القبض^(١).

الذي طرأ عليه الغلاء أو الرخص. أما إذا لم يكن فاحشاً فالمثل^(٩).

قال التمرناشي في رسالته «بذل المجهود في مسألة تغير النقود» - بعد كلام طويل - : «وفي البزازية معزياً الى المنتقى، غلت الفلوس أو رخصت، فعند الإمام الأول^(٢) والثاني^(٣) أولاً^(٤): ليس عليه غيرها. وقال الثاني^(٥) ثانياً^(٦): عليه قيمتها من الدراهم يوم البيع والقبض^(٧). وعليه الفتوى.

يقول الرهوني - معلقاً على قول المالكية المشهور بلزوم المثل ولو تغير النقد بزيادة أو نقص: «قلت: وينبغي أن يقيد ذلك بما إذا لم يكثر ذلك جداً، حتى يصير القابض لها كالقابض لما لا كبير منفعة فيه، لوجود العلة^(١٠) التي علل بها المخالف^(١١).

الحالة الخامسة

«التضخم المالي»

وهكذا في الذخيرة والخلاصة بالعزو الى المنتقى. وقد نقله شيخنا في بحره وأقره فحيث صُرح بأن الفتوى عليه في كثير من المعبريات، فيجب أن يُعَوَّلَ عليه إفتاءً وقضاءً، لأنَّ المفتي والقاضي واجبٌ عليهما الميلُ الى الراجح من مذهب إمامهما ومقلدهما ولا يجوز لهما الأخذ بمقابله، لأنه مرجوح بالنسبة اليه^(٨).

وهذه الحالة لم يذكرها الفقهاء في كتابهم ولم يتعرضوا لها في مدوناتهم لعدم وقوعها في عصورهم السالفة. . . وحقيقة هذه الحالة هي أن يطرأ التضخم المالي بعد العقد وقبل الوفاء، بحيث تنخفض القوة الشرائية للنقد الثابت ديناً في الذمة تجاه السلع والمنافع والخدمات التي تبذل عوضاً عنه. . .

والقول الثالث: وجه عند المالكية، وهو أنَّ التغير إذا كان فاحشاً، فيجب أداء قيمة النقد

(١) تنبيه الرقود ٢/٦٠، ٦٣

(٢) أي أبي حنيفة

(٣) أي أبي يوسف

(٤) أي في قوله الأول الذي وافق فيه الإمام أبا حنيفة ثم رجع عنه.

(٥) أي أبي يوسف

(٦) أي من قوله الثاني الذي استقرَّ عليه واعتمده

(٧) أي يوم البيع في عقد البيع، ويوم القبض في عقد القرض. كذا في النهر. (انظر تنبيه الرقود ٢/٦٣)

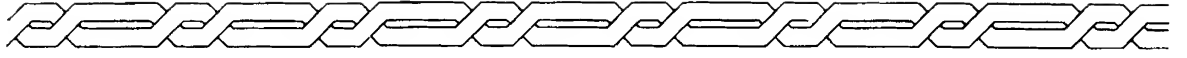
(٨) تنبيه الرقود ٢/٦٠

(٩) حاشية ابن المدني ٥/١١٨

(١٠) ويقصد العلة التي استدلت بها أصحاب القول المقابل للمشهور في مسألة كساد النقد، وهي أنَّ الدائن قد دفع شيئاً منتفعاً به لأخذ منتفع به، فلا يظلم

بإعطائه ما لا ينتفع به. (انظر حاشية الرهوني ٥/١٢٠، حاشية ابن المدني ٥/١١٨)

(١١) حاشية الرهوني ٥/١٢٧



والذي يستتج من كلام الفقهاء في مسألة تغير النقود أن التضخم المالي وحده لا تأثير له على الديون البتة.. ولو حدث أن قارن التضخم إحدى الحالات الآتية الذكر، فالحكم يناط بتلك الحالة بغض النظر عن التضخم الملازم أو العارض..

هذا هو الحكم في الديون التي لا ارتباط لها عند وجوبها بالقوة الشرائية للنقد. أما الديون التي روعي في تحديد قوة النقد الشرائية وقت الوجوب، ثم طرأ التضخم المالي وانخفضت تلك القوة الشرائية، فإنها تتغير بحسب نسبة التضخم الحادث، كما في دين النفقة إذا قدره القاضي وفرضه على من تجب عليه بالنظر إلى

أسعار الأشياء التي يحتاجها مستحق النفقة وقت التقرير، ثم ارتفعت أسعار هذه الحاجيات في السوق، ففي هذه الحالة يحكم بتغير الدين تبعاً لتغير الوضع المالي للنقد، لأن القاعدة التي بني عليها تقدير النفقة إنما هي تحقيق الكفاية للمنفق عليه، وهذا المبلغ المقرر بعد طرؤ التضخم المالي أصبح غير كافٍ للوفاء بالغرض المناط به، فلهذا يتغير الدين تبعاً لتغير مناطه، ويزاد مقداره وفقاً لنسبة التضخم المالي الحادث^(١). والله تعالى أعلم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

د. نزيه كمال حماد
كلية الشريعة - قسم القضاء

(١) انظر قطع المجادلة عند تغير المعاملة للسيوطي المطبوع مع الحاوي للفتاوى ١٠٠/١

المصادر والمراجع

- ١- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني المتوفى سنة ٥٨٧ هـ. مطبعة الإمام بالقاهرة.
- ٢- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق لعثمان بن علي الزيلعي . وبهامشه حاشية أحمد الشلبي عليه . الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق القاهرة سنة ١٣١٤ هـ.
- ٣- تحفة المحتاج شرح المنهاج لأحمد بن حجر الهيتمي . وبهامشه حاشية عبد الحميد الشرواني وحاشية ابن قاسم العبادي عليه . الطبعة الميمنية بالقاهرة سنة ١٣١٥ هـ.
- ٤ - تنبيه الرقود على مسائل النقود لمحمد أمين عابدين . مطبوعة ضمن رسائل ابن عابدين في الاستانة .
- ٥- حاشية محمد بن أحمد الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر خليل . وبهامشه حاشية محمد بن المدني على كنون . الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٠٦ هـ.
- ٦ - درر الحكام شرح مجلة الأحكام لعلي حيدر . تعريب فهمي الحسيني . طبعة مكتبة النهضة في بيروت وبغداد.
- ٧- شرح عبد الباقي الزرقاني على مختصر خليل . وبهامشه حاشية محمد بن الحسن البناي عليه مطبعة محمد مصطفى بالقاهرة سنة ١٣٠٧ هـ.
- ٨- الشرح الكبير على المقنع لعبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٨٢ هـ مطبعة المنار بمصر سنة ١٣٤٧ هـ.
- ٩- شرح محمد بن عبد الله الخرشي على مختصر خليل . وبهامشه حاشية علي العدوي الصعدي عليه . مطبعة بولاق بالقاهرة سنة ١٣١٨ هـ.
- ١٠ - شرح منتهى الإرادات لمنصور بن يونس البهوتي المتوفى سنة ١٠٥١ هـ . طبعة القاهرة
- ١١ - الفتاوى الهندية المعروفة بالفتاوى العالم كيرية لأبي المظفر محي الدين محمد أورنك عالمكير الطبعة الثانية بالمطبعة الأميرية ببولاق القاهرة سنة ١٣١٠ هـ.
- ١٢ - قطع المجادلة عند تغيير المعاملة لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ . مطبوع ضمن كتابه الحاوي للفتاوى . الطبعة الثانية لدار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م
- ١٣ - كشف القناع عن متن الإقناع لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي المتوفى سنة ١٠٥١ هـ مطبعة الحكومة بمكة المكرمة سنة ١٣٩٤ هـ.
- ١٤- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي المتوفى سنة ٧٧٠ هـ. المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٣٢٤ هـ / ١٩٠٦ م
- ١٥ - المغني لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٢٠ هـ . مطبعة المنار بمصر سنة ١٣٤٧ هـ.
- ١٦ - منح الجليل شرح مختصر خليل لمحمد بن أحمد بن محمد عليش المتوفى سنة ١٢٩٩ هـ . المطبعة الأميرية ببولاق مصر سنة ١٢٩٤ هـ.
- ١٧- نهاية المحتاج شرح المنهاج لمحمد بن أحمد الرملي المصري المتوفى سنة ١٠٠٤ هـ . مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م.